

DEANSHIP OF
LIBRARY AFFAIRS

عمادة شؤون المكتبات



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

P.O. Box 22458, Riyadh - 11495

الرقم : NO.

Copyright © King Saud University

013

١٦٠

م . ب

مقولات البليدي، محمد بن محمد - ١١٧٦ هـ كتب
في القرن الثالث عشر الهجري تقديرا .

٢٠ ق ١٩ س ٢٤x١٦ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد

معجم المؤلفين ١١ ، ٢٧٥ ، ٩ : ٢٠ ايضاح
المكنون ٢ : ٦٩٧

٥٠٠٤

١ - المنطق أ - المؤلف ب - تاريخ
النسخ ج - نيل السادات في علم المقولات .

Copyright © King Saud University

هذه مقولات العلامة

البلدي عفي الله

عنه أميني أميني

أميني أميني

أميني

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم النخطوط"

الرقم: ٤٠٠٠
 الفهرات: مقولات العلامة
 المؤلف: محمد بن محمد البلدي
 تاريخ النسخ: الثالث عشر الهجري
 اسم الناسخ: ---
 عدد الأوراق: ٢٠٠
 ملاحظات: ---

رطل في ملك الفقير
 زاهد بن محمد
 الزاهد بن محمد
 رجب

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد حمد الله فيقول احوج العباد واخفض القبيح
محمد الحسيني الاندلسي البليدي اصولا المصري منشأ المالكي
مذهبا اناج الله ولاخوانه نيل السعادة وختم له ولهم
بالحسنى وزيادة اليك يدي يا من هدا لنا لنيل علا السعادات
في اتمام المقولات ضارعا اليك بزينة عبادك طراز عصبة
انبيائك ذي الاثالة المنتقى لحدود الجمالات ان تصلى
وتسلم عليه وعلى اله واصحابه وانصاره واعوانه الراقيين
في بحبوحة الشرف باتباعهم اعلى الدرجات وان تنفع الطالب
ما اشير اليه بقولي ويختصر المقصد من نيل السعادات في
مقدمة ومقصد بينا وخاتمة انك على ما تشاء تقدير وبالاجابة
جدير وجه الحصر ان المذكور فيها اما ان يكون تابعا واما ان
يكون متبوعا والاول احرازه اما ان يكون تاسيسا للمقولات
وهو المقدمة او لا وهو الخاتمة والثاني كذلك اما ان يكون
بيننا المقولات العشر وهو المقصد الاول او للعقول العشر
وهو المقصد الثاني وان شئت قلت المذكور اما تاسيسا
او لا الاول المقدمة والثاني اما المقولات وهو المقصد
الاول او المقول وهو المقصد الثاني او لا وهو الخاتمة
المقدمة وفيها ثلاث مسائل اعلم ان المقولات لاهل الحكمة

بحث

بحث المقولات لما انها عندهم من الموجودات وذكرها في
الميزان من جهة اسعافها على التحديدات في الجملة وذلك
بان تاخذ عدة امور من اشخاص المحدود ان كان المحدود
نوعا او من اشخاص انواعه ان كان جنسا وتعلم انها
باعتبار كونها هذا المحدود من اي مقولة من المقولات
ولا تنظر الي غير ذلك الاعتبار من الاعتبارات ثم تطلب جميع
محولاتها المقومة لها بذلك الاعتبار من تلك المقولة لثلاثة
ان الجزء المحمول يجب ان يكون من مقولة الماهية وجم يحصل
تمام المحولات المشتركة والمختصة وهو الجنس والفصل
مثلا اردنا تحديد الانسان النوع فناخذ من اشخاصه روبا
وتركيا وهنديا ونعلم انها باعتبار كونها انسانا من مقولة
الجوهر ولا تنظر الي غير ذلك الاعتبار لانه المطلوب فان الشيء
قد يكون من مقولتين او اكثر باعتبارين او اكثر كزيد باعتبار
الانسانية من مقولة الجوهر وباعتبار الابوة من مقولة
المضاف ثم نعلم ان المقومات لتلك الاشخاص باعتبار كونها
انسانا المحولة عليها التي من تلك المقولة جسم نام حساس
متحرك بالارادة ناطق وغير ناطق مشترك فهو الجنس
والناطق مختص فهو الفصل واذا اردنا تحديد الحيوان
الجنس اخذنا ماشيا وطائرا وراحقا فنعلم انها باعتبار



كونها حيوانا من مقولة الجوهر ونعلم ان المقولات المحولة
 جسم نام في وقت في الجملة للاشارة الي ان هذا الطريف
 لا بد منه من حصول التمييز بين الذاتيات والعرضيات
 لان المحولات الماخوذة من المقولات بعضها ذاتي كما تقدم
 وبعضها عرضي ككاتب وضاحك والا فلا يكون مسعفا في التخييل
 ولا شك ان هذا التمييز عسر حتى ان الشيخ معترف بان الموجب
 لصعوبة التحديدات خلافا لقول الشيخ ابي البركات تحريد
 الاشياء في غاية السهولة اذ اقول وكما انه مبني على ان الذاتي
 يصرف بالاسبقية والعرضي بفسدها كما لا يخفى عليك في الناطق
 والضاحك وحاصله ان المحرود اذا عرف انه من اي المقولات
 عرف جنسه العالي فينزل منه الى السافل ويطلب فصله من
 تلك المقولة وهو الحد **المقصد الاول** بحث المقولات
 العشر وهي مقولة الجوهر والكم والكيف والاضافة والايين
 والمضي والوضع والملك والفعل والانفعال المشار اليها
 بقول بعض على هذا الترتيب

زيد الطويل الازرق بن مالك في بيته بالامس كان متكى
 بيده غصن لواه فالتوي فهذه عشر مقولات سوى
 بقول اخر وهو الزركشي في اللقطة

قرع زهر الحسن الطف مصره لو قام يكشف غنى لما انشئ

القرع

القرع للجوهر والعزير للكم والحسن للكيف والطف مصره للاضافة
 ومصره للايين واصفا بشاردة الي ان الايين الحصول في المصر
 لان نفس المصر قام للوضع ويكشف للفعل وغنى للملك ولما
 بتشديد الميم للمضي وانشئ للانفعال واصفا بشاردة باسم
 المقولات عند الاطلاق وان كان كل كلي مقولا على ما تحت
 نظرا لكونها اجناسا عالية اوسع مقولية وصدقا من غيرها
 المندرج تحتها **مقولة الجوهر** لا يمكن حده لما سياتي بل رسمه
 بانه الفنى عن المحل او القابل للعرف او المتخير وهو ما اخذت
 ذاته قدرا من الفراغ كان مستقرا ام لا جسم ام لا متمكنا ام
 لما وقع فالمتخير اعم من المستقر كدائرة مرشوقة بمرج فان
 جزها الملاقي مستقر متخير وما عداه منها متخير فقط ومن الجسم
 فما تركب من جوهرين فردين مثلا جسم متخير وما لا متخير
 وما لا متخير ومن الممكن الاختصاصه بالمتخير المتعدد وغيره
 كالجوهر الفرد فكل مستقر جوهر متخير ولا عكس وكل جسم هو
 متخير ولا عكس ممكن جوهر متخير ولا عكس والجزء هو
 الفراغ وهو موهوم عند المتكلمين **فائدة** للجواهر احكام
 منها انها قابلة للبقا زمانين مثلا مائة وصلة الى الفنا خلافا
 للنظام والرد عليه بالصنع والضرب فان مالت نفسه لانكار
 قيل له ذهب الفاعل والمفعول فلامعنى لانكار وانها لا تتدخل

خلا قاله وانها تحدث بمحلها عن عدم سابق وتنعدم
 كذلك خلا قاله للفلاسفة والطبايعيين والسمعية
 وانها يصح انعدام بعضها خلا قاله للمعتزلة في ان الجوهر
 لا ينعدم الاجملة وانها متماثلة في الصفات النفسية كما ذكر
 الامام من التخييز والقيام بالنفس وقوله الاعراض والجرمية
 وان تباينت بصفات المعاني كالماء والنار خلا قاله وانها
 لا تثبت في العدم خلا قاله للشحام وكثير من المعتزلة في
 قولهم انها كالاعراض ثابتة في العدم ولذلك كانت المعدوم
 عندنا ليس بشئ وعندهم قسمهم الله تعالى شئ اعني بذلك
 المعنى والا فاهل اللغة قالون بشيئة المعدوم لكن لا بذلك
 المعنى الاعتزالي فافهم **مقولة** الكم وهو عندهم عرض
 يقبل القسمة لذاته فالقيد الاول لاجزاء النقطة والوحدة
 والثاني لاجزاء ما عدا الكم فانه وان قبلها فبواسطة الكم
 لا لذاته كالبيضاء ثم هو ما متصل بان يكون بين اجزائه
 حد مشترك كما في معالم الامام الفخر الرازي اي تنلاق
 عنده وتتصل باعتبارهما كما في شرحها للشيخ الفهرى تلميذ
 المقترح كالنقطة بين النقطتين في الخط وكالحال بين
 الماضي والمستقبل في الزمن واما منقصل بان لا يكون بينهما
 حد مشترك كالعدد فان الاربعة مثلا اذا قسمت بين

اثنتين

اثنتين واثنتين لم يكن بينهما حد مشترك وكذا الثلاثة
 اذا قسمت بين اثنتين واحدا ونصف وواحد ونصف
 بخلاف الخط من ثلاث نقط فانها ينقسم الى اثنتين بينهما
 واحدة لا ينقسم كما لا يجتمع على العارف بالنقطة وكذلك
 الزمن فانه ينقسم الى ماضى ومستقبل وبينهما الحال وقد
 حصل بين ما ذكر اتصال باعتبار ما ذكر والخط المركب من
 اربع نقط مشتمل على الثلاث نقط فيأتي فيه ما ذكر وهل
 حال اجزائه طرفي الماضى والمستقبل وعليه السعد او زائد
 عليهما قسم مستقل خلا قاله عند الحكماء كما في الفري على المطول
 او هو جزا لا ينقسم بنهاية الماضى وبداية المستقبل وهو
 ما لبعض والمتصل اما ان يكون قارا الذات اي مجتمع الاجز
 في الوجود وهو المقدار خط ان قبل القسمة في جهة فقط
 والافسطح ان قبلها في جهتين والاجسام تعليمي ان قبلها
 في ثلاث فهذه الثلاث امتدادات عارضة للجسم الطبيعي
 فالشكل المربع مثلا ذاته اي جوهره جسم طبيعي
 معروض لتلك الامتدادات التي هي مجرد الطول والعرض
 والعق ونقص الطول والعرض والعق هو الجسم التعليمي
 نسبة للتعليم لانهم كانوا يعلمونه صفاتهم فالجسم
 الصبيعي جوهر معروض مركب من جوهرين فردين او ثلاثة

اواربعة او ثمانية او ستة عشر او اربعة وعشرين
 او ستة وثلاثين او ثمانية واربعين وهو لفظي علي
 ما للفهري او معنوي وهو ما للبعد والجسم التعليمي
 عارض عرض فقط على الفرق بين الجسم التعليمي والجسم
 الطبيعي وقول التخصيص الجسم الطويل المرفوض العيق
 يحتاج الي فراغ يشغله يعني به الجسم الطبيعي كما هو ظاهر
 والا فالعق لا يحتاج الي فراغ لكونه عرضا لكن يشكل عليه
 كما في الشهاب على المطول ان الاحتياج الي الفراغ ليس خاصا
 بالجسم الطويل بل للجواهر الفرد كذلك مما يحتاج الي الفراغ
 خصوصا والمعتزلة اصحاب هذا التقسيم يعترفون بالجواهر
 الفرد ويخالفون الحكماء فلا وجه للتخصيص والجواب كما فيه انه
 اراد الاحتياج الي فراغ محدد ولا يخفى انه من خصائص الجسم
 الطبيعي الطويل فان الجواهر الفرد لكونه عاريا عن تلك
 الامتدادات ليس له حيز محدد والطول هو البعد المقروء
 اولا والمرفوض هو البعد المقروء ثانيا والعق هو المرفوض
 ثالثا ولا يفر الطول با بعد الامتدادين لا انتقاضه بالا
 شكل المتساوية الابعاد واعلم ان تفسير الجسم عما ذكر
 اصطلاح المعتزلة مع اعترافهم بثبوت الجواهر الفرد واما
 الفلاسفة ففسروه بالهيولي والصورة لان الموجود

عندهم

عندهم اما ان يكون محلا او حالا فيه او مجموع الحال والمحل اولا
 ولا فالمحل هو الهيولي بتشديد الياء وتخفيفها ان تغير وتقدم
 بما حل فيه كالنقطة اذا حلت فيها صورة بشرية فانها لا تبقى
 نقطة بل حقيقة اخري وطا لبيضة اذا حلت فيها صورة
 الفرج لا تبقى بيضة بل ماهية اخري وكثيب السريير والتشريط
 المسار فان المجموع بحلول صورة السريير ينتقل الي ماهية
 هي السريير والاي تغير بما حل فيه فهو الموضوع كالنوب
 فانه لا يتغير بالسواد مثلا والحال هو الصورة ان غير ما حل
 فيه كما تقدم من صورتي البشرية والفرجية وهيئة السريير
 والاي تغير فهو العرف ومجموع الحال والمحل اعني الهيولي والصورة
 فقط هو الجسم وغيرها ان كان له تصرف وتدير في البدن
 فالنفس والا فالعقل السماوي على زعمهم فالجواهر عندهم
 خمسة هيولي وصورة وجسم ونفس وعقل والعرض واحد
 والفرق بينه وبين الصورة تقدم كالفرق بينا الهيولي والموضوع
 وانكروا الجواهر الفرد ونحت نقول النقطة موجودة باعترافهم
 فاما ان تكون الجواهر الفرد كما عندنا وهو المطلوب واما ان
 تكون عرضا كما به فيلزم ان يكون جواهر غير منقسم ولا
 لا تقسمت وهو المطلوب وفي ظني عند شرح المواقف ان تقوم
 لا يطلقون على الجواهر الفرد نقطة فتأمل وقالوا بالجواهر

المجردة عن المادة كالنفس والعقل وفيه ما فيه وجعلوا
الصورة من مقولة الجوهر وهي عندنا من العرض فالجوهر
عندهم اعم منه عندنا والعرض كذلك لكن من وجه فابيض
عرض عندنا وعندهم والصورة عرض عندنا جوهر عندهم
والامور الاضافية وهي ما عدا الكيف والكم والابن علي
ما في الكبرى الذي هو خلاف الظاهر كما في المنجوري اعراض
عندهم لكونها موهبة لا عندنا لكونها ليست كذلك واما
المتكلمون ففسروه بما تركب من جوهرين وجواهر متناهية
لا تنقسم اصلا يعجز الوهم عن تمييز طرف منها عن طرف
كما للامام ابن عرفة وهو مذهب الجمهور وقيل لا تنقسم
فعلا وان قبلتها فرضا وقيل غير ذلك وهل يسمى كل واحد
من تلك الاجزاء جسما نظرا اثنيتها للمجموع فتكون
اجساما او لا فتكون جسما واحدا قولان واما اهل
اللسان ففسروه بحجاعة البدن والاعضاء من الناس
وسائر الانواع العظيمة الخلق والحاصل ان في الجسم
تفسيرات اربعة واما ان لا يكون قارا لذات وهو الزمن
والفرق بينه وبين الان عندهم انه يقبل القسمة بخلاف
الان فان نسبتها اليه كنسبة النقطة للخط فحاصله
ان الكم المتصل امران المقدار والزمن والمنفصل واحد

وهو

وهو العدد وهما هنا امور منها ان الاجسام مرئية خلافا
للفلاسفة كما في المحصل انا نرى الجسم في الخيزر والعرض
لا يتخيز ومنها انها لا تنفك عن العرض وعليه الاكثر خلافا
للاقول ومنها ان العرض صحة انقسامه انما هي باعتبار المحل
كما هو معلوم فتقييدهم القبول بالذاتية مشكل والتفصي
عنه بان معنى كون القبول ذاتيا انه لا يحتاج الى امر زائد
على المحل بخلاف الكيف كما بياض فان قبوله القسمة باعتبار
امرنا المحل والكم الا نرى ان الجوهر الفرد لا ينفك
وما ذاك الا لفقدكم المتوقف على اجتماع جوهرين
مثلا وحاصله ان المنقسم حقيقة في الكم موصوفه
وهو الجسم الطبيعي من غير توقف على شئ وهو تابع له في
ذلك ولو طأت شرطا بخلاف الكيف فان انقسام محله
موقوف على ان يكون ذا امتداد فالمعنى ان قبول الكم القسمة
تبعاً لمحله ذاتي لا يحتاج في قبولها تبعاً لمحله الي امر اخر
هو لكم فافهم ولا يخفى ان الكلام مع الاصحاب واما غيرهم
فظاهره العكس وان القسمة في الكم ذاتية وفي الموصوف
وباقى الاعراض تبعية ومرادهم كما قال السعد بالقسمة
احد قسميها الذي هو الوهمية بان تغرض في المقسم شئ لا
الاخر الذي هو جعله هو يتبين بالفعل قال اليوسي

المتكلمون لا يجوزون انقسام العرض في نفسه فضلا
عن انقسام المحل بانقسامه ويعنعون كون الكميات
اعراضا موجودة قائمة بالمحل قائلين ومنها ما ذكر من كون
الزمت من مقولة الكم وان كانت جارية على اللسان لا يجري
على مذهب الاصحاب فان الزمت عندهم مقارنته بجهول
المعلوم فيكون من مقولة الاضافة واما غيرهم ~~فهم~~ متلفون
قائلين بانه نفس الفلك وقائلين بانه المعدل اي منطقة
الفلك التي في وسطه وعليهما فهو من مقولة الجوهر
وقائلين بانه حركة الفلك وقائلين بانه حركة المعدل وعليهما
فهو من مقولة الكم وعليه يجري ما ذكرنا ولا كذا يظهر
نظر تلك الاقوال في المحلي وحواشيه ومنها ان النقطة
نهاية الخط والوحدة نهاية الواحد خطأ ولا تكون اعم
والنقطة اخص لكن في كمال سعد العقاب النسبية ان
قولهم في النقطة نهاية الخط قضية مهملة لا كلية والا
فقد تكون نهاية لغير الخط كما في الخسب المخروطي وهما
نوعي بسيط وعليه فليس من المقولات فيما يظهر وتزد
في ذلك ليس في حواشي التهذيب نظرا لاختصاص الموجودات
عندهم في العشر او من مقولة الكيف او من الامور الاعتبارية
وهو الصحيح كما في الطوالع لانها لو كانت وجودية لاتصفت
بالوحدة وهذا ~~كذا~~ ويلزم التسلسل في الامور الوجودية

و قد الم

وهو باطل بخلافه في الامور الاعتبارية كما هو
القول الصحيح فصحح كالوجوب والامكان والقدم
والبقاء ومن ثم عدّها اهل الكلام كالعلامة السنوسية
من الصفات السلبية خلافا للنفاضي والامام انها
نفسية وليقول بعض انها من المعاني قال في الطواع
الوحدة كون الشيء بحيث لا ينقسم الي امور مشتركة
في الماهية اي سوى انقسم الي امور غير مشتركة في
الماهية او لم ينقسم امام الحرمين الواحد الشيء الذي لا ينقسم
يعني صلا فهو اخص من الطواع الذي هو تفسير الفلا^{سفة}
والكسرة انقسامه الي امور متساوية في الماهية وهذا
كالتحكيم كما في اليوسى ناقلا عن شرح المقاصد ان ذلك
التفسير منقوض طردا وعكسا بالاجتماع من الامور المختلفة
فتأمل وهي اعنى الوحدة اما حقيقية واما اضافية وهي
الانقسام لا الي امور مشتركة في الماهية كالانسان
المنقسم الي الاعضاء والاضافية اما وحدة بالشخص بالانقسام
او بالاجتماع وبالارتباط وبالتركيب ايضا واما وحدة
بالذات اما بالجنس والنوع او بالفصل واما وحدة بالعرض
اما بالفصل واما وحدة بالعرض اما بالمحول او بالموصف
فالوحدة بالشخص امران وبالذات ثلاث وبالعرض اثنان



فالاول وهو المتقسم الى امور متشابهة في الاسم والمقدار والجسم البسيط اعني العنصر الواحد والثاني وهو بالعدد كالجسم المركب نحو زيد المتقسم الى يده ورجله ورأسه والثالث نحو الانسان والفرس واحد بالحيوانية وان كانت غير واحد بالاجتماع والرابع كزيد وعمر واحد بالانسانية كذلك والخامس كزيد وعمر واحد بالناطقية والسادس كالثلج والقطر واحد في البياض المحمول والسابع كالكتاب والضاحك واحد في الانسان الموضوع ولا بد من جهة كثيرة للواحد ايضاً فالانسان والفرس معروفان لجهة واحدة وهي الحيوانية ولجهة كثيرة خصوص الافراد النوعية للانسان والفرس تامل وزيد وعمر واحد بجهة النوعية متعدد بجهة الشخصية فهو معروفها وهم اقول ان جعل المقدار مثلاً واحداً مع انقسامه الى امور متساوية مشكل فان اريد ان يهايت متساوية في ماهية المتقسم اعني المقدار مثلاً وان كانت متساوية في نفسها شكل مجموع فقط عسل مثلاً فانه كثيرة مع كون اجزائه ليست متساوية في ماهية المتقسم اعني المجموع **مقولة الكيف** هو كما قال العلامة الثاني عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير

ولا

ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاه او يباين في الجوهر وباقي الاعراض النسبية كما لا يخفى والنقطة والوحدة بنا على القولين لا على انهما من مقولة الكيف وقوله كما قال اقتضاه او يباين مدخل في الحد ونخرج يعني من النفي لما يقتضيهما لكن اقتضاه ثانوي كالعالم من مقولة الكيف فان اقتضاه للقسمة واللاقسمة ليس اقتضاه او يباين بالنظر لذاته بل ثانوي بالنظر الى متعلقه كذا لا يخفى عليك كما قال العلامة ليس في حواشيه ان قوله في محله مفن في ادخال ما ذكر كالعالم عما ذكر اعني قوله اقتضاه او يباين فان العلم لا يقتضيهما في محله وان اقتضاهما في متعلقه لان متعلق العلم ليس محله فافهم وقد اورد العلامة شيخ الاسلام الهروي حفيد السعد ايضا علي التعريف الكيفية المركبة كالمزوجة والنظرة كالعالم النظري فان كلاهما يتوقف تعقله على تعقل الغير كما لا يخفى فلا يكون التعريف عما لا يتوقف جامعا واجاب بان المراد بالغير الواقع في التعريف معناه عند المتكلمين وهو المنفك لا اللفظيين وهو المخالف وحيث يكون المعنى الكيف عرفا لا يتوقف تعقله على تعقل ما ينفك عنه وان توقف على ما يخالفه ولا ينفك عنه فيخرج الاضا فأت كما تقدم

كالضرب من مقولة الفعل فانه يتوقف على تعقل ما
 ينفك عنه وهو ذات الضارب وتدخل الكيفية المركبة
 كغيرها فانها لا يتوقف تعقلها على تعقل امر ينفك
 عنها وان توقف على تعقل امر يخالف لا ينفك وهو
 مجموع ما تركبت منه كحلاوة الرمان وحموضة فانت
 مجموعها لا ينفك عن المذوذة فهي موقوفة على تعقل
 غير بمعنى غير موقوفة على تعقله بمعنى اخر وبات
 المراد بالمنفي في قوله لا يتوقف تعقله لزوم التوقف
 وجه بصدق على النظرى انه عرّف لا يتوقف تعقله على
 تعقل الغير بل قد يكون كذلك كما في حقنا وقد لا يكون
 كما في حق الملك وقد وصحة غاية التوضيح **فائدة**
 الكيفيات اربع وجه الحصران الهيئته المرسومة اما
 ان تكون مختصة بالمقدار او الا اول كيفيات الكليات
 كالزوجية والفردية والاستقامة والاختنا والطول
 والعرض والنقطة على انها من الكيف من هذا القبيل الا
 ان يمنع الحصر والثاني اما ان يتعلق به الادراكات او لا
 الاول المحسوسات وهي اما راسخة كحلاوة العسل وحرارة
 النار او غير راسخة سريعة الزوال وتسمى انفعالية
 لانفعالات موضوعاتها بها كحركة الخجل وصفرة الوجه

او بطيئة

او بطيئة مكلوحة الماء والثاني اما ان يوجب كما لا اول الاول
 الملكات كملكات العلم والكتابة وليست عبارة من احضار ما ذكر
 بل على الاقتدار عليه بلا كلفة والفرق بينها وبين الاحوال بالعرف
 لا بالذات كما ظن فان قويت عسيرة الزوال فملكات وان وهنت
 سهلة الزوال فاحوال والثاني المعدات وهي ما يوجب استعداد سريع
 الانفعال وتسمى بلا قوة كاللبن الموجب للتقسيم بسهولة والتعبير
 عن هذا بسبب مقابله لكونه ليس له اسم محصل له لا يوجب انه عد في
 كما ظن بل هو امر وجوب كما هو **مقولة الاصناف**
 وتسمى النسبة المتكررة وهي نسبة لا تعقل الا بالقياس الي نسبة اخرى
 لا تعقل الا بالنسبة اليها اقول وهو د ر م ي لا سبق فلا اشكال
 سوا كانتا متفتحتين كالاخوة او مختلفتين كالابوة والعزومة ^{مومة}
 والزيادة فان الاخوة لا تعقل الا باخري وهي الاخوة والابوة
 لا تعقل الا باخري وهي ابنة وكذلك الامومة والعمومة
 لا تعقل الا بنسبة اخرى وهي الولدية وولدية الاخ والزيادة
 لا تعقل الا باخري وهي النقص فكل اضافة نسبة ولا عكس فان
 النسبة وان كانت موقوفة في تعقلها على شئ اخر لا يلزم ان يكون
 ذلك الشئ نسبة ولا موقوفة عليها كما نبه على ذلك العلامة
 البخاري نوع تنبيه في حواشيه على المحي اقول وجه تكون النسبة
 عندهم بالمعنى الاخف عنها موجودا هو هذه المقولة واما بالمعنى

الاعم فتارة تكون كذلك عرضا موجودا هو هذه المقولة
الاتيه فان جميعها نسب وتارة لا كما في النسبة العددية
ونحن نقول النسبة مطلقا امرا اعتباري ليس عرضا
موجودا كما تقدم وقدر عليهم بانهم يصفونه تعالى بما
هو اضافة ما للملك مع امتناعهم بحكم الله تعالى عن وصفه
بما هو وجودي فكيف يجعلون الاضافة امرا وجوديا
الات يقولوا الوجودي ذو الاضافة **فان ثلثان**
الاوي الكليات من مقولة الاضافة مثلا الجنس
نسبة لا تعقل الا باخرى وهو النوع وياتي تحقيقه
ذلك الثانية قال القلب ابن التماسي وقد تضمن
الاضافة للمقولات كلها كالابوة والبوة للجد
والصفر والكبر للكم المتصل والحرية والابدية للكين
والاقربية والابعدية للاضافة اعف القرب والبعد
ولا يقال كيف يعرف الشيء لنفسه كما لا يخفى والعلو
والسفل للاين والاقدمية والاحديثية للمتي والاشدية
انتصا باواخنا للوضع والاكسوية والاعروية للملك
والا قطعية للفعل وللأشدية تقطعا وتسخي
للافعال **مقولة** الاين وهو حصول الجسم في
المكان ويسمى اينا الوقوع جوابا بالايين كذا ويسمى
الكون

الكون ايضا وذهب المتكلمون الي انه امر وجودي
والزمهم الفزالي باعترا فهم انه من النسب واجابة الفهري
باحتمال ان الوجودي ذو النسبة والاكون اربعة
حركة وهي كون اول في حين ثا وسكون وهو كون
ثا في حين اول واقول هذا يقتضي ان الكون الاول
في الحيز الاول واسطة بين الحركة والسكون نعم ان
قيل ان الكون الاول واسطة بين الحركة والسكون
نعم ان قيل ان الكون ان كان حصولا اول
في حين ثا فحركة والا فسكون فلا واسطة وارجع
الي المطولات واجتماع واقتراق وهو **مقولة**
المتى سمي بذلك لوقوعه جوابا بالمتى وهو كما
في التماسي في حصول الشيء في الزمان او في الات
والفرق عندهم بينهما ان الزمان يقبل التجزئة والان
لا يقبلها وليس بمقدار ونسبة للزمان كنسبة النقطة
الخط وينقسم الي متى حقيقي وهو كون الشيء في زمان
يطابقه ولا يزد عليه كالسوف في ساعة كذا او الي
مجازي كالسوف يوم كذا وهما في الاين ايضا **مقولة**
الوضع وهو الهيئة الحاصلة من نسبة اجز الجسم
بعضها الي بعض ومن نسبتها الي امر خارجي عنها بات

تختلف تلك الاجزاء بتلك النسبة الموازية والاعراف
والقرب والبعد بالقياس الى جهات العالم الذي هو
الامر الخاوي وهو ما امكنه حاوية او متمكنات محوية
وذلك كالقيام اقول ان غالات القيام وضعا لانه
هيئة اعتبر فيها نسبة اجزاء الجسم بعضها الى بعض
ونسبة مجموع تلك الاجزاء الى امور خارجة عنها ككون
راسه من فوق ورجليه من اسفل والقعود والترج
والاستدارة وكون الشخص راكعا وساجدا وظلام
ابن سينا والامام والاستاذ انه لا يشترط في الوضع
نسبتان كما تقدم واقول لا مانع من تحققة
بنسبة واحدة ويكن ان يقال المحقق بالنسبة الواحدة
بعض من الهيئة فلا يكون وضعا لانه الهيئة كلها
فاننا لو اكتفينا بالنسبة الاولى مثلا لكان انعكاسا للقيمة
يبقى قيا ما وهو باطل **فائدة** يطلق الوضع بالاشتراك
على ما يعرفه لكم المنفصل من اجزاء متصلة يشار الى كل
واحد منها باين هو من الآخر وهذا قريب من الوضع
الذي هو المقولة والفرق بينهما هو انه ليسا لكمية اجزائها
المفروضة جهات مستقلة لما انها اعرف عند فهم
وامور اعتبارية عندنا كما تقدم وعلى ما يكون في جهة

معينة

معينة بحيث يمكن ان يشار اليه اشارة هيئية سواها
له اجزاء بالفعل كالاول او بالقوة كالثاني اولا
ولا كالجوهر الفرد وكما النقطة على ما لمعنا فللوضع
معان ثلاث غير تعيين اللفظ للدلالة على معنى
بنفسه وغير جعل شئ على شئ **مقولة الملك**
وهي هيئة حاصلة للشئ بالنسبة لما يحيط به وينتقل
بانتقاله فهو اعم من الوضع من وجه فبينه وبين
الوضع عموم وجهي كما لا يخفى وذلك كالنعم والتقص
والتختم والتسلح ابنا التماسا ولا بد في هذه المقولة
من حصول شريطين الاول الاحاطة اما بالطبع كجلد
الانسان واما بغيره اما بكل الشئ كحال الهرم عند
ارهابها وهو ذائقا وببعضه كحال الانسان عند
تختمه وحال الفرس عند اسراجها والجامها وهو عرضي
والثاني ان ينتقل بانتقاله كالمثلة السابقة اما
اذا وجد احد هادون الآخر فلا يكون ملكا فوضع
القياس على راسه وان كان ينتقل لا يكون
ملك لعدم الاحاطة والحلول في الخيمة وان طالت
مشمولا على الاحاطة لا يكون كذلك لعدم الانتقال
وقد يعبرون عن هذا الجنس بالحدة والوجد لكونه

الراجع الى القدرة كما في قوله تعالى اسكنوهن من
حيث سكنتم من وجدكم **مقولة الفعل** وهي
تأثير الشيء في غيره مادام موثرا فالتسخين مثلا مع
المسخت فعل لكونه تأثيرا ومع المبيخت انفعال والسخوة
كيف لكونها لا كذا لك واقول **كان** القيد واقعي
لا احترازي لان التأثير لا يكون الا بدوام الموش
فليتأمل **مقولة الانفعال** وهو تأثر الشيء عن غيره
مادام يتأثر فتأثر الشمع ولبنه للطابع انفعال
مادام يتأثر ويلين وبعد ذلك كيف شيخ الاسلام
في شرح لقطة الزركشي فان يفعل وان يفعل اغا
يقالان على التأثير والتأثر مادام فاذا انقضا
يقال لهما الفعل والانفعال فتأمل ويقال للناشي
عنها **كيف فرع** هل العلم من مقولة الكيف
او من مقولة الفعل او من مقولة الاضافة او من
مقولة الانفصال مقالات وراجع تفصيل ذلك
وغرته في حواشي العلامة يحيى على ام البرامين وراجع
ايضا احكام العرض في المطولات الكلامية **قصة**
ذهب اقوام الى ان الجنس العالي واحد وهو مقولة
الوجود عندهم ورد بان الجنس يجب ان يقال علي
ما تحت

ما تحت بالتواطي خلا فالنوع من تقسيم المناطق
الكلي الى متواطي وانى شكك انه عام في كل كلي من
الكليات الخى حتى الجنس والفصل والوجود
مقول بالتشريك فلا يكون جنسا ولا مقولة لانه
المقولات عندهم هي الاجناس ولا تكون الا موجودة
بانه الجنس جزء الماهية يمنع فهمادونه والوجود
وتفهم الماهية دونه فلا يكون جنسا وذهب اقوام
الى انه مقولات الجوهر والعرض واقوام الى انه
اربع مقولات الجوهر والعرض والكيف والنسبة
جعلوها جنسا للنسب السبع فماعد الجوهر والكم
والكيف وهو السبع مقولات مقولة واحدة عندهم
ووجهوا ذلك بان مفهوم النسبة الذي هو التوقف
على تعقل الغير لورفع عن واحد من السبع كالابن
وهو الحصول في المكات باقبيت حقيقته وهذا شأن
الكلي الذاتي ولا يخفى انها قدر مشترك بين تلك السبع
المختلفة الماهية تصح ان يقال في جواب السؤال
عنها بحسب الشركة فتكون جنسا لها وهما هنا ترديد
وهوان النسبة اذا كانت جنسا يلزم ان يكون
كل نسبة تحتها مركبة من جنس وفصل وذلك

محال لان كل مركب لكل جزء منه نسبة الى الآخر
 فتلك النسبة ان طانت مركبة **كان** بين اجزائها
 نسبة اخري فان لم تنته الى نسبة بسيطة يلزم
 ان يكون المركب مركبا من اجزا غير متناهية وان
 انتهت الى نسبة بسيطة يلزم ان تكون تلك النسبة
 البسيطة داخلية تحت مطلق النسبة وغير داخلية
 تحت الجنس بساطتها فالنسبة لا تكون جنسا للنسب
 السبع ويحاج باختيار الشق الاول ولا سلم لزوم
 اعني انه يلزم ان يكون المركب ذو غاية يلزم ذلك ان
 لو كانت النسبة التي بين الاجزا داخلية في المركب
 وليس كذلك غاية لزوم تحقق نسب لانهاية بها
 وذلك جائزا اذا الواحد نصف وثلث وربع وهكذا
 من غير نهاية فحاصله ان المخلوع المركب مما لا يتناهي
 لا مجرد وجود ما لا يتناهي بلا تركيب منه **هـ** بتصرف
 اقول فيه تا مل من جهة ان ما دخل في الوجود متناه
 في الحادث فقط على الرابع والكلام فيه ويمكن ان يقال
 القاعدة في الوجود بالتحقيق لا باعتبار فيجوز فيه
 ذلك وعدم النهاية في النسب من قبيل الثاني كما في التظير
 اعني الواحد نصف **و** فيكون جائزا وفيه ما فيه من

جهة ان

جهة ان المدي ان النسب جنس للنسب السبع والجنس
 موجود بالتحقيق لا باعتبار كما لا يخفى على ذوي الابصار
 او يقال ذلك الجواب مبني على ما لغير الاصحاب من
 جواز دخول ما لا يتناهي في الوجود وذهب من
 ينسب الى التحصيل منهم ما رسطوا الى ان الاجناسا
 العالية عشرة وهي المقولات فالمقالات في الجنس
 العالي اربع وفي المقام امور وفعا **د** اما الامور
 فبينها ان هذه المقولات كيف تكون اجناسا عالية
 مع كون كل مقولة منها ماهية مركبة من جنس
 اعم منها وفصل مميز لها عما يشاركها في ذلك
 الجنس وجوابه ان المقام صرحوا بان الاجناسا
 العالية تفريقها بالرسوم الناقصة لانه لا يتصور
 لها جنس **ك** كيف وهي العالية ولا فصل اخر
 لان ترتيب الماهية من امرين متساويين غير محقق
 بل هو احتمال ومنها كيف يكون الجوهر جنسا عاليا
 مع كونه تحت مطلق شئ ومذكور وجوابه ان ما ذكر
 لا يصلح ان يكون جنسا عاليا للجوهر لفهمه **و** **هـ** كما
 تقدم في الوجود بل هو عرض عام له ومنها جعلهم
 للجوهر جنسا عاليا دون قبس الذي هو العرض

ما وجه قلت وجهه كما مر عني ان العرض لو كان جنسا
 لتوقف ما تحته عليه واللازم باطل بخلاف الجوهر فان
 ما تحته متوقف عليه ومنها انهم راد وجنسية الوجود بها
 بالتشكيك من اسبابه فيه ³ التقدم والتأخر فيقال مثله
 في الجوهر لتقدم الجوهر بعضها على بعض بل في كل كلي وترفع
 التواطى وجوابه ان الاختلاف الموجب للتشكيك لا بد وان
 يكون واقعا في نفس المفهوم الكلي فالوجود لكون ما ذكر
 من التقدم والتأخر واقعا فيه من قبيل المشكك بخلاف
 الجوهر مثلا فان تقدم بعضها على بعض وتأخره ليس واقعا
 فيها بل في وجوداتها وكذا يقال في الانسان اختلاف
 افراده بالتقدم والبياض مثلا لا يعيب كونه كليا متواطيا
 لكون ما ذكر خارجا عن مفهوم الانسان والحاصل ان التشكيك
 معناه الاختلاف في نفس المفهوم المشكك فافهم ومنها
 ان الجوهر مثلا لو كان جنسا عاليا لما تحته لكان امتيازا
 ما تحته من الانواع بعضها عن بعض بالفصول الذاتية
 حينئذ يكون على نوع منها مركبا من الجوهر وما تميز به
 عن غيره من الانواع فتكون كلها مركبة وقد رعمتم
 ان بعضها بسيط وجوابه ان كون الجوهر جنسا لما تحته
 لا يقتضي ان جميع ما تحته مركب منه ومن الفصول كما
 زعمت

زعمت ان بل بعض ما تحته كذلك وبعضه وهو البسيط
 تميز بنوعه وشخصه فيكون منفصلا عن المركب قيل
 وهذا الجواب اقناعي ومنها ان الجوهر لو كان جنسا للجواهر
 لكانت فصولها ايضا جوهرية لان فصل الماهية من
 مقولة جنسها لانها لا تتركب من امرين متنافيين واذ كانت
 فصول الجواهر جوهرية كانت الجوهر العالي جنسا لها
 كجنسها فيلزم ان يكون للفصول فصول اخري تميز وهي
 وهي جوهرية لما مر وهكذا ويتسلسل فيلزم تركيب الجوهر
 امر غير متناهية ومثل هذا يجري في كل مقولة مثلا الكيف
 لو كان جنسا للكيفيات لكان لها فصول ايضا من
 الكيفيات لما مر واذ كانت لها فصول من الكيف كان الكيف
 جنسا لتلك فيكون لتلك الفصول فصول ايضا من الكيف ويتسلسل
 وجوابه تسليم انها جوهرية ومنع كون الجوهر جنسا لها
 لقاعدة ان الجنس خارج عن ماهية الفصول غاية ان
 الناطق شئ ذو نطق وكونه جوهر او جسما وصف له
 خارج عنه فلا يلزم من كونه جوهر كونه جنسا حتى
 يلزم عدم النهاية في ذات المركب الجوهر جنسا للفصول
 لكن لان سلم لزوم الفصل لها لان الفصول انما تكون للانواع
 لا للفصول لانها غنية عن تمييزها عما يشتركها في ذلك

الجنس الذي هو الجوهرية من جهة ان جوهر الماهية
الذي هو الفصل هو جوهرها الذي هو الجنس المميز
بالفصل عما يشترك في الجوهرية والتفاوت بينهما اعتباري
واذا كان نفس الجنس الذي يتميز فلا يحتاج الي التمييز
ايضا نعم لو كانت غيره ذاتا ووجودا لاحتاج مثلا الجوهر
الذي هو الحساس والناطقة هو بعينه الجوهر الذي هو
الجسم والجوهر الذي هو الحيوان فهو لكنه باعتبار حصول
الحس للناطقة صار حساسا وناطقا انا قول وحاصل
الجواب الاول منع كون الفصول اجناسا جوهرات تسليم
التسلسل بنا على ان منعه في الجواهر المركبة لا مطلقا خصوصا
ان كانت اعتباريا لا بالثاني بالعكس قلت وفيه انهم
صرحوا بان الفصل لا بد وان ينتهي الي فعل بسيط كما في
العلامة السنوية وغيره فهذا صريح في التقدير وابطال
لقوله لان الفصول اغانا تكون للانواع لا للفصول ويكن
ان ما هنا طريفة وانه صرح بان الناطق جوهر ذو نطق
ويكن انه رسم وان قولهم شئ ذو نطق مقتضاه ان
الشئ جنسا مع انه تقدم انه عرض عام ويكن ان يكون
رسما او مثلا او قد فهم من المقام انه لا يلزم من كون
الشئ من مقولة ان يكون جنسا فليتنا مل وليجرو منها

ان

ان الامكان والوجود والوحدة والنقطة امور زائدة
على المقولات المتقدمة فلا يكون الجنس محصورا في المقولات
العشر وجوابه ان الاولين يساها جناس عالية لاندراجها
تحت مطلق النسبة واما الاخيران فعلى انها كيف فظم وعلى انها
عدميان لا يكونان من المقولات وعلى انها نوع بسيط فذلك
ويصرهان بالرسم كما صرحوا به فلاننا في بين البساطة والتعريف
وحينئذ يقال لنا شئ موجود حادث لا يكت تحريه ومنها
ان جعلهم الجوهر مقولا بالمواطنة بينا فيه التفرع في الحكم
بان مقول بالتشكك على الجواهر الجسمانية والمجردات
عندهم وهوبها ولي وجوابه ان التواطى بالنسبة الي الاول
لا ينافي التشكك بالنسبة اليه والي الثاني ولتحقق المقام
فانه من مزالقا الاقدام اللهم ضاعة اليك بزياد انبيائك
عليه افضل الصلاة والسلام وعليهم والال ان تربي
برداسترك الجليل وان تكلني اليك وان تفرج يا نعم الحسب
ويا نعم الوكيل واما الفوائد فمنها ان الفصل نسبتة الي الجنس
بالتقسيم والي النوع بالتقديم كما لا يخفى والي المحصة قيل عن
الشيخ بالعلية فهو علة فاعلية لوجود المحصة لانه لو لم يكن
احدهما علة للاخر لاستغنى كل منهما عن الاخرى فلا يتحقق
التلازم بينهما وهو لا يصح واذ كان كذلك فلا يصح

جعل الجنس الحصة علة للفصل والالكان الجنس مستلزما
 للفصل من جهة ان الحصة على جعلها علة تكون سابقة
 ولا تحقق لها الا في طبيعة الجنس فيكون الجنس علة
 ايضا مستلزما للفصل ورد بات الفصل عنده علة فاعلية
 فتكون ناقصة فلا استلزام لتوقفه على المادية وغيرها
 وذهب الامام الي ان الفصل ليس علة في الجنس يعني
 الحصة وسر الخلاف ان فصل النوع لا يكون جنسا على الاول
 لما يلزم عليه من كون المعلول علة وبالعكس ومن تقدم
 الشيء على ما تقدم عليه ويكون على الثاني ومن ثم زعم ان
 الناطق بالنسبة الى الحيوان فصل الانسان والحيوان جنس
 وبالنسبة للملك بالعكس وان الفصل الواحد لا يقارن
 جنسين في نوعين والالزم تخلف المعلول عن علة ضرورة
 عدم حصة كل نوع في النوع الاخر مع تحقق الفصل الذي
 هو عليهما في كل من النوعين بخلافها في نوع واحد كالناطق
 مقارن للحيوان والجسم والجوهر في الانسان هذا على الاول
 واما الامام فذهب الي ما ذكر من الحكم والتفصيل ايضا لكنه
 علل بان الفصل لكونه تمام المميز لا يكون الا واحدا هذا ويرد
 على الاول ان التخلف والتوارد انما يعينان في العلة اتامة
 لا الناقصة وما تقدم عن الشيخ من قبيل الثانية لا الاولى
 كما

وان الفصل التام لا يكون الا
 واحدا لا يلزم توارده على اثنين
 على معلول واحد

كما تقدم ومنها ان الحد لا بد من تركيبه من الجنس
 والفصل عند الشيخ كما في الاشارات فذهب اكثر
 شارحيه الي الانكار ونقضوه بالاجزاء غير المحولة كما جاز
 العدد والبيت فانه يتم المحدود بذكرها مع ان شيئا
 منها ليس مما ذكر قال نصير الدين الطوسي مراد الشيخ
 بما ذكر بعض بعض الحدود لاطرافها والحق ما ذكره
 الشيخ بنا على ما ذكره من ان المركب الحقيقي لا بد من
 اندراجه تحت مقولة من المقولات العشر كما هو
 مذهب الاقدمين وكثير من المتأخرين وحينئذ كل
 حد تام له جنس وفصل وجد ثلثه اجزا محولة ام لا
 فالعدد مثل احده كم مركب من الاحاد والبيت جسم
 مركب من السقف والجدار فها صلة ان الحد اتام هل
 لا بد من تركيبه من الجنس والفصل او تارة وتارة
 خلافا مبنى على الخلاف في انه لا بد من اندراجه
 تحت مقولة وفي صحة التعريف بالاجزاء المحولة اقول
 ومما ينبغي على هذه صحة القول بان النطق فصل
 ان قلنا بالصححة وبطلانه وان يقال الناطق فصل
 مثلا ان قلنا بالصححة بعدمه فاحفظه ومنها هل
 اختلافا المصروحات بالماهية يوجب اختلاف

الموارض بالماهية اولا خلافاً للحكماء بعمق فهم
وبعضنا لا فالجنس العالي المنطقي الذي هو مفهوم
مقول على كثيرين عارض للمقولات العشر كل
يطلق عليه الجنس العالي وهي معروضات مختلفة
بالمهية فان قلنا بالاول كان مفهوم الجنس
العالي العارض لمقولة الجوهر ماهية مباينة للجنس
العالي المنطقي العارض لمقولة الكم وهلم جرا وحينئذ
يكون الجنس العالي اعني العارض جنساً مقولاً على مختلفين
بالمهية اعني الانواع العالية العارضة لكل مقولة
وان قلنا بالثاني كان هذا الجنس العالي العارض
لجوهر مثل العارض لكم والعارض للكيف وهلم فتكون
متفقة بالحقيقة وحينئذ يكون مفهوم الجنس
العالي مقولاً على متفقين بالحقيقة فيكون نوعاً
لها وايضا حان الجوهر مثلاً الجنس طبيعي معروف
لمفهوم المقول على كثيرين الذي هو الجنس المنطقي
وهذا العارض جنس له من حيث انه عارض وهلم
مطلق الجنس جنس طبيعي لهذا الجنس مثلاً او نوع
فيه ما عرفت وكونه جنساً او نوعاً من حيث مقولية
على الاجناس العارضة لا ينافي انه جنس منطقي بلا
خلاف

خلاف من حيث انه عارض للمقولات التي هي
جنوس طبيعية ولا يقال اذا كانت الجوهر مندرجا
تحت الجنس العالي كيف يكون عالياً لانه كونه عالياً
على الجنوس الطبيعية لا ينافي ان فوفه جنس منطقي
فافهم وينتقل ايضا الى المقول على كثيرين الى المقول
على الشئ الى المضاف فالمضاف جنس الاجناس لهذه
الاربعة ويجري جميع ما ذكر في الجنس السافل والوسط
والبسيط وفي غير الجنس من سائر الكليات ومن يعلم
ان الكليات الخمس من مقولة المضاف ولا يقال اذا كان
الجنس من مقولة المضاف كان اخص والمضاف
اعم كيف وهو مندرج تحت مطلق الجنس واخص منه
هذان تناقض وجوابه ان كون المضاف لا بشرط شئ اعم
من الجنس لا ينافي انه بشرط كونه مطلقاً اخص لانه
لا يصدق عليه الجنس الا بقيد كونه مطلقاً مضاف
اقول وطان العموم وجهي وجهت اليك وجهي
يا من ابدع الموجودات خلقاً ان اكون من الناطقين
بالنوحيد لجنايتك الا قدس هفاً بالاقرار بالرسالة
لابنيائك وخاتمهم محمد صلى الله عليه وسلم وكرم
صدقاً المقصد الثاني في العقول اعلم

ان العقل قيل جنسا تختلف انواعه بالفصول وقيل
نوع تختلف اصنافه بالخواص فعلي الاول يكون
جنسا منفردا لكونه ليس فوقه جنسا وتحتة انواع
حقيقة وهي العقول المفارقة للبشرة بنا على رأي
الفلاسفة في اثباتها واثبات الجواهر المجردات عن
المواد الجسمية وان الجوهر ليس جنسا لما تحتة لانه
مقول بالتشكيك على المجردات وغيرها وشرط
الجنس الطواطي كما مر وذلك انهم يثبتون في العالم
قسما ثالثا غير جوهر ولا عرض سموه بالجواهر
الروحانية وبالمجردات وجعلوا من ذلك النفوس
والارواح والعقول وحكى ان الفزائي وبعض
الصوفية ساعدوهم في النفوس البشرية وقد قيل
به في الملائكة ايضا وانها لا تتشكل ولا تعرف ارضا
والصحيح خلافه وانها تتشكل وتعرف ارضا كالجن
وانظر الفرق بين التشكيك في شرح الاربعين النووية
للشبرخيتي **نادرة** روي شيخنا شيئا هنا العلامة
يحيى عن سعيد عن سعيد الجزائري انه قتل ثعبانا
فاذا هو جنى فاختطفه جنى اخر قربه واتقاه في اودية
الجن فدخل بعد مدة في حل فوجد شيخا كبيرا السن
جدا

جدا وكانه التقاضى شهروش فقص عليه فقال له
اذا اقبل سلطان الجن فقف واطلب الشرع فلما اقبل
وقف اليه الاشئ وشكى من الجن فاحضره السلطات
وساله عن موجب خطفه الاشئ فقال قتل اخي فقال
الاشئ انما قتلت ثعبانا فدعي السلطان بالشيخ الاول
الجنى واستفتاه فيما يلزم الاشئ فقال بعد ان رفع
ها جيبه لكبره رويت عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم من تطور على غير شكله فدمه هدر وهذا
سند غريب من وجهين تأملهما فامر السلطان برده
الشيخ الاشئ الي بلده بالمغرب فوجد زوجته مهيئة
للدخول فمانع واخذها واصل ما مر للفلاسفة انهم
لما بنوا بعد نعم الله تعالى على قاعدتهم الفاسدة من ان
الصانع تعالى عن قولهم موجب الاختار ولم يصفوه
تعالى عن قولهم بشئ من الصفات وردوا جميع
ما يوصف به الي سلب واصنافه حكموا لكونه موجبا
بالذات واحدا من كل وجه تعالى وتبارك عن
مقالتهم بانه لا يصدر عنه مباشرة الا واحد وسموه
عقل اي جوهر روحانيا مجردا عن المادة ولو احققها
ثم هذا العقل عقلا اخر يا عتبا ركونيها عقلا



ونفسا باعتبار صدره عن الغير ومادة في الفلك
امكانه في نفسه وصورة له باعتبار وجوده ثم العقل
الثاني كذلك الي العقل العاشر المسمى بالفياض
وهو العقل المنسوب الي فلك القمر فلك عشر عقول
وتسع نفوس وتسع افلاك ثم حدثت العناصر اعني
الماء والنار والهواء والتراب المختصة بالحيوانات
والنبات والمعادن واختلطت كما في العود الاخضر
فيه الماء والنار والدخان والتراب كما يظهر ان حرق
وقهيا لقبول الصورة المختلفة في عالم الكون والفساد
الي اخر ما في شرح الكبرى وغيرها ويضيف هذا العقل
الفياض على كل قابل ما يستحقه افاضة واحدة من
حيث هي والاختلاف واقع بحسب واتسع القبول
هذا ضلال بين لعنهم الله تعالى وههنا امور منها
ان العناصر ما ذكر فيها هو المشهور وقيل خمسة بزيادة
البخار وهو ما يرتفع من الما كالدهان ومنها ان كون
كل منها اصلا هو الاصح لاختلاف حقاقها وقيل
اصلها النار لشدة بساطة ويحصل الباقي منها بالتكاثف
فهو نار متكاثفة على اوجه متفاوتة وقيل الهوالطرية
ومطاوغة ومنه بالحرارة الخفيفة بالتكاثف تحصل
النار

٨
النار وبالبرودة المكثفة يحصل الباقيات وقيل الما لقبوله
التخلخل بالحرارة ومنها النار والهوا والتكاثف بالبرودة
ومنها الارض وقيل الارض لشدة كثافتها ويحصل الباقي
بالتلطف المختلف وقيل البخار لتوسطه لطافة وكثافة والتفرع
ظه ومنها ان منها خفيف وهوا النار والهوا وما عداه ثقيل
ووجه ذلك ان ما تحت فلك القمر من العناصر ما يتحرك نحو
المحيط طائلا وهو الخفيف المطلق الاول ولا يظهر وهو
الخفيف بالنسبة الي الارض والما الثاني واما نحو المركز كذلك
لكن التي سمع ومنها ان معنى الكون والفساد ان يخلق كل عنصر
منها صورة عنفه وهو الفساد ويلبس صورة عنفه اخر وهو
الكون كالمحما والنار ترابا وهوا وحالا لا انقلابات علي
المشهور اثنا عشرة وعلى مقابلة عشرون فانهم جميعها
من اللقطة وشرحها بالتفريق والاختصار **تتم**
قسموا الجوهر الي بسيط ومركب والاول اما جزا المركب
اولا والجزا ما حل في غيره وهو الصورة او محل وهو
الهيولي وغيره اما مجرد عن المادة وعلائقها متنوعا
الي ما هو منفصل عن الجسم وهو العقل والي ما ليس كذلك
وهو النفس فان لها علاقة بالجسم للتدبير وغير مجرد
والثاني اما النفس لها كالجناد اوله نام لا حس له كالنبات

اوله كالحجوات او غير نام كما ملك قالوا كما والجوهر جئست
 الاجناس لا اختلاف بعده الا بالعرفيات والمخيلين معهم
 مواخذات اقول وفي اللقطة انه ينقسم الى روحاني وهو
 المجردات وجسماني بالكسر وهو غير المجردة عن المادة الجسمية
 والثاني ينقسم الى بسيط وهو ما لا ينقسم الى اجزاء مختلفة
 العناصر كالماء والي مركب وهو ضد كالحجوات والبسيط
 اما اثير لكونه ذا اشار في عالم الكون والفساد وهو الافلاك
 وما فيها وهو العلم العلوي بالضم والكسر وهي شفاقة لالون
 لها واما عنصري وهو العالم السفلي كذلك بتصريف **الحاتمة**
 ونسأل الله حسنها ذهب المبطلون الى ان السموات
 كروية تحيط بالكون كالبيضة ومنعوا الحرق والانتقام
 فاحالوا الاسراية على انها اعنى السموات هي الافلاك وقيل
 انها غيرها ومقتضى كلام بعض الافاضل ان الخلاف عام
 كنت لا مانع منع الحرق والانتقام المرتب عليه ما ذكرناه صح
 كل من القولين وان الدراج ان السموات غير الافلاك وهو
 كذلك لانه الملام للشرع الصادقات الافلاك اكرملتنة
 كطباق البصل كل فلك منها يشتمل عليه ما فوقه ويشتمل هو على
 ما تحته كذا قيل والفرق بين السموات والافلاك ايضا ان
 السموات فوق الافلاك وهي تحتملها على التحقيق من ان السموات
 اطرافها

19
 اطرافها على جبل قاف كما اطراف الحب والافلاك تحتملها مع المشهور من ان
 الشمس في السماء الرابعة والقمر في سماء الدنيا وان الافلاك اجسام لطيفة والسموات
 اجسام كثيفة وان الافلاك تسعة والسموات سبعة وان الافلاك موضع
 الكواكب والسموات موضع الملايكة وان الافلاك متحركة **تحات** الاولى الكواكب
 على قسمين سيارة وهي سبع زحل وعطارد والمريخ والمشتري والزهرة والشمس
 والقمر وانظر تقاوتها في الحركات في المطولات ومن ذكره العلامة اليوسى
 في حواشي الكبرى وكل واحد منها مختلف بهامم الافلاك التسع وثابت بمعنى
 انها لا سرعة لها والافق تتحرك من المغرب الى المشرق فحركة بطيئة جدا تقطع
 في كل اربع وسبعين سنة وشهر وسبع وعشرين يوما درجة وهذه
 الثابت لا يعلمها الا الله تعالى وغاية ما وصل اليه اهل الميقات الفواشك وعشرون
 نجما عليها اعال اهل الميقات من الماضي والباقي وخودك واما السيرة اي غير
 الشمس والقمر ملا تنضبط لكونها تارة ترجع القهقري وتارة تسير معتدلة
 وتارة تخنس في غروبها فلاجل ذلك لا يصح اخذ عمل منها واليها الاشارة
 بقوله تعالى فلا اقسم بالحنف الاية وجميع الثوابت في فلك واحد وهو الثابت فوق
 السبعة واما التاسع فلا نجم فيه وهو اعظمها وله في كل يوم وليلة دورة من المشرق الى
 المغرب ويدور بدوران كل ما يجوي من فلك وكوكب الثانية اختلاف المتقدمون
 في حركة الكواكب فقيل ان الجرم الفلكي ساكن والحركة خاذلة وقيل ان الفلك
 متحرك والكواكب كذلك على خلاف حركته وقيل المتحرك اغا هو الفلك الثالثة
 عطارد والزهرة والقمر اصفر من الشمس والثلاث الاخر اعظم من الشمس والشمس
 اعظم من الارض باضعاف والقمر اصفر منها بدليل الخسوف واصفر كوكب من
 الثوابت اعظم من الارض وجميع الكواكب نوره ذاتي الا القمر وكون النجوم في سماء
 الدنيا او في غيرها وموضعها لم يرد شرعا جعلنا الله من اهل منتهج اهل
 الشرع وختم لنا بحسن الختام وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
 اله وصحبه وازواجه وذريته وسلم
 تسليما